



تسجيل ما لا يقل عن 811 حالة اعتقال تعسفي في أيلول 2015

أولاً: المقدمة:

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: تفاصيل التقرير.

- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشعبية الأجنبية).
 - حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات «الإدارة الذاتية» الكردية.
 - حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها التنظيمات الإسلامية المتشددة.
 - حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها فصائل المعارضة المسلحة.
 - حالات إطلاق سراح من مراكز الاحتجاز المختلفة.
 - نقاط مدهامة وتفتيش نتج عنها حجز للحرية.
 - حالات خطف قامت بها جهات لم تتمكن من تحديدها.
- ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في شهر أيلول .
- رابعاً: التوصيات.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 وحتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقل أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، بدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 117 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل، 99% منهم لدى القوات الحكومية بشكل رئيس.

ومما رسخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إن حالات الإفراج تم معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة.

كما تُنكر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، وذلك عند سؤال الأهالي عن أبنائهم المحتجزين من قبل القوات الحكومية، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على معظم المعلومات من محتجزين سابقين.

جميع المعتقلين الموثقين لشهر أيلول تم إلقاء القبض عليهم دون أي مذكرة اعتقال، وهذا الأمر أصبح مسلم به ومنهجي في 99.9% من حالات الاعتقال التي تقوم بها القوات الحكومية بمختلف تصنيفاتها (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية)، وعلى مدار لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ عام 2011 وحتى الآن لم نسمع بمحادثة اعتقال واحدة تمت بمذكرة اعتقال أو حتى تبرير، بل إن أغلبها تأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل غرف النوم في المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، ويبدو لنا أن السلطات الحاكمة تعتمد فعل ذلك كي لا تبقى دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن عمليات الاعتقال تلك وما تبعها من تعذيب وعنف جنسي وقتل خارج نطاق القانون وغير ذلك.

كما تمنع السلطات الحاكمة 99.9% من المعتقلين من التواصل مع محامٍ أو الأهل أو أي أحد، ولم تتم معاقبة أحد من مرتكبي هذه الجرائم أو حتى غيرها، ولم نسجل أي حالة من هذا القبيل، بل هناك تشجيع وحصانة من قبل السلطات الحاكمة نفسها لمرتكبي هذه الجرائم.





- سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال القوات الحكومية ما لا يقل عن 117 ألف شخص، ذلك منذ بدء الحراك الشعبي في آذار/2011 (99% لدى القوات الحكومية)، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:
- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.
 - أغلب حالات الاعتقال تتم بشكل عشوائي وبحق أناس ليس لديهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
 - إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعانيه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.
 - سيطرة القوات الحكومية على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارستها الممنهجة لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.
 - تعدد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتابعة للقوات الحكومية وقيامها بعمليات الاعتقال التعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بما لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.
 - الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق الغير مستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يمكن متابعتها.

بالإمكان الحصول على تفاصيل أي معتقل عبر كتابة اسمه على [محرك البحث](#) الموجود على موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما إنه بإمكانكم إدخال اسم وتفصيل أي معتقل، وسيقوم فريق العمل الخاص بتوثيق المعتقلين بالتحقق من البيانات، ثم إدخالها في حال صحتها.

ثانياً: تفاصيل التقرير:

تميزت الاعتقالات التعسفية في شهر أيلول بقيام قوات «الإدارة الذاتية» الكردية بحملات اعتقال تعسفي شملت العديد من المدنيين من العرب من سكان مدينة تل أبيض والقرى المحيطة بها داخل سوريا، كما طالت عمليات الاعتقال عشرات اللاجئين ممن قرروا العودة من تركيا عبر البوابة الحدودية في مدينة تل أبيض، الخاضعة لسيطرة قوات الإدارة الذاتية الكردية، وقد شملت الاعتقالات المزارعين، ومرربي الماشية، وكبار السن، والأطفال دون تمييز.

من ناحية أخرى ارتفعت أيضاً معدلات الاعتقال التعسفي التي قام بها تنظيم جبهة النصرة بحق نشطاء في الحراك الثوري ومدنيين تربطهم صلات قرى بعناصر من فصائل المعارضة المسلحة التي قام التنظيم بقتالها سابقاً واستمر في ملاحقة منتسبيها مطلع العام الحالي، وقد تركزت عمليات الاعتقال في ريف إدلب الجنوبي.

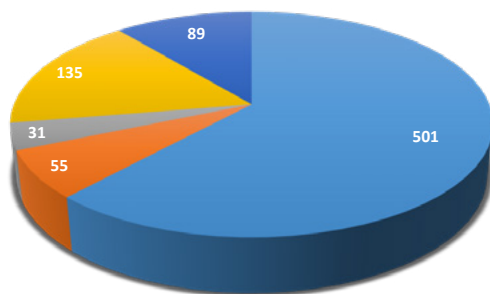
أما القوات الحكومية فقد شنت حملات اعتقال واسعة في شهر أيلول على الحواجز العسكرية المحاصرة لمدينة الزبداني، وذلك أثناء نزوحهم خارج المدينة.

الجدول التالي يوضح توزيع حالات الاعتقال التي حصلت في أيلول، التي تمكنا من تسجيلها، ونؤكد أن هذا هو الحد الأدنى، بسبب الظروف الأمنية واللوجستية.



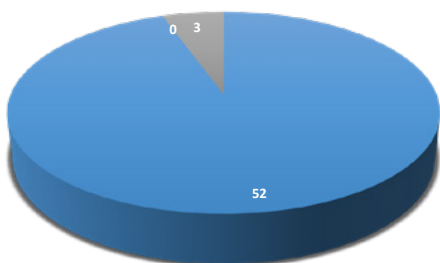
حصيلة الاعتقالات التي وثقت في أيلول توزعت على النحو التالي:

حصيلة الاعتقالات



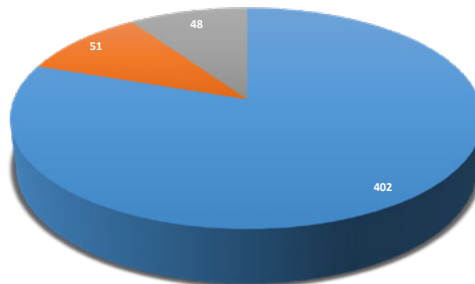
■ جبهة النصرة ■ تنظيم داعش ■ فصائل المعارضة المسلحة ■ قوات "الإدارة الذاتية" الكردية ■ القوات الحكومية

قوات "الإدارة الذاتية" الكردية



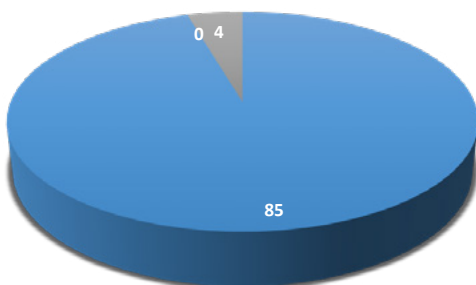
■ ذكور ■ إناث ■ أطفال

القوات الحكومية



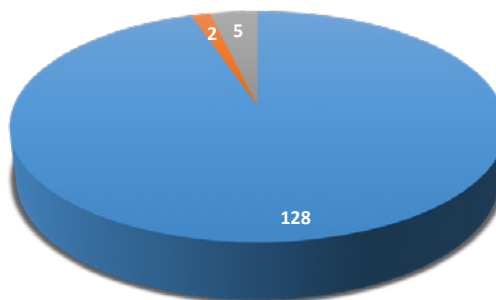
■ ذكور ■ إناث ■ أطفال

جبهة النصرة



■ ذكور ■ إناث ■ أطفال

تنظيم داعش

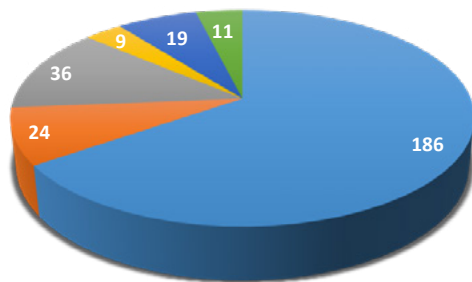


■ ذكور ■ إناث ■ أطفال



أما حالات إطلاق سراح المحتجزين من مراكز الاحتجاز المختلفة، فقد توزعت على النحو التالي:

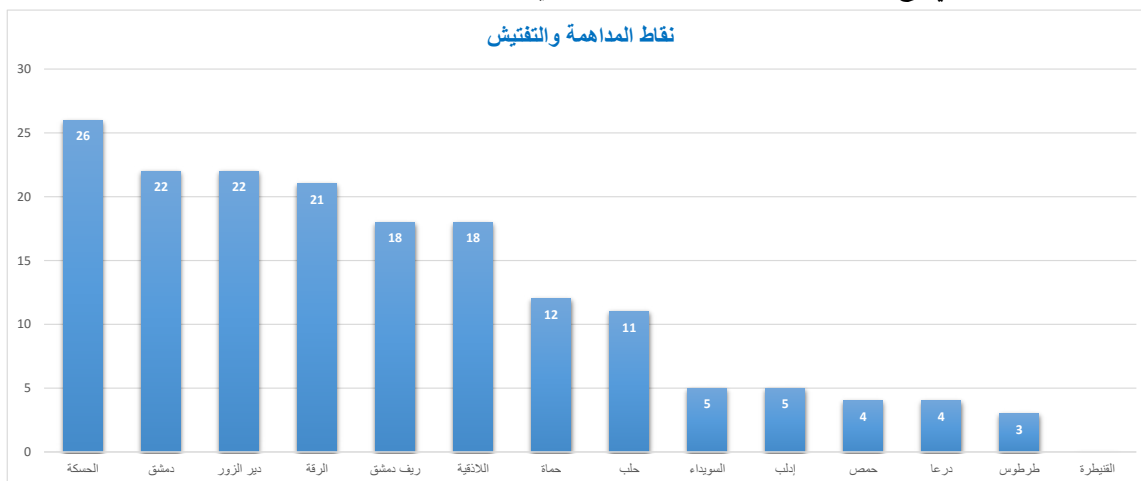
إطلاق سراح المحتجزين



■ تنظيم داعش ■ الأفرع الأمنية ■ السجون المدنية والعسكرية
■ فصائل المعارضة المسلحة ■ قوات "الإدارة الذاتية" الكردية ■ جبهة النصرة

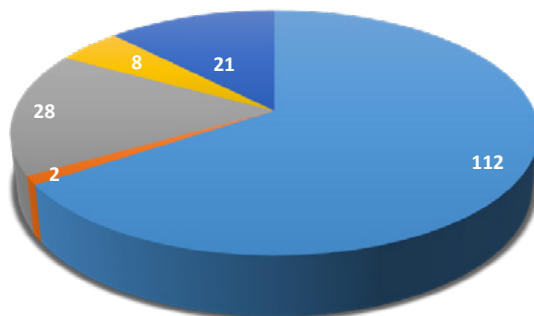
نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:

نقاط المداهمة والتفتيش



الجهات المسؤولة عن المداهمات:

المداهمات

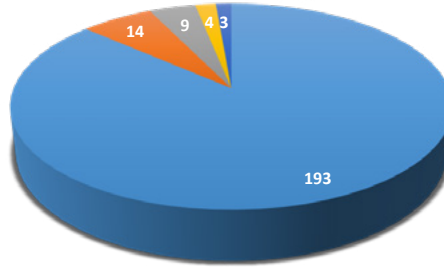


■ القوات الحكومية ■ تنظيم داعش ■ قوات "الإدارة الذاتية" الكردية ■ جبهة النصرة ■ فصائل المعارضة المسلحة



حالات خطف قامت بها جهات لم تتمكن من تحديدها:

حالات خطف



■ القوات الكردية ■ جبهة النصرة ■ تنظيم داعش ■ فصائل المعارضة المسلحة ■ القوات الحكومية

ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في شهر أيلول:

القوات الحكومية:

يسرى جلال رمضان، أنثى، تبلغ من العمر 29 عاماً، من مدينة اللاذقية، بتاريخ 26 / أيلول / 2015، اعتقلتها القوات الحكومية من أحد نقاط التفتيش التابعة لها في المدينة، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.
(لم تتمكن من ذكر الاسم لأسباب أمنية)، ذكر، يبلغ من العمر 34 عاماً، من مدينة دير الزور، مهندس اتصالات، اعتقلته القوات الحكومية بتاريخ 9 / أيلول / 2015 من أحد نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة دمشق، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.
الطفلة خلود عبد العزيز الناصر، من مدينة حلفايا بريف حماة، تبلغ من العمر 17 عاماً، بتاريخ 29 / أيلول / 2015 اعتقلتها القوات الحكومية من مكان إقامتها بمدينة حلفايا، تم اقتيادها إلى فرع الأمن الجوي بمدينة حماة، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

الأستاذ عبد الرحمن إبراهيم حمود، من مدينة باناس بمحافظة طرطوس، مدرس لغة عربية في المدينة، بتاريخ 20 / أيلول / 2015 اعتقلته ميليشيا الدفاع الوطني التابعة للقوات الحكومية من أحد نقاط التفتيش التابعة لها على طريق اللاذقية، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تنظيمات إسلامية متشددة:

محمد مؤيد القطيني، من مدينة خان شيخون بمحافظة إدلب، يبلغ من العمر 27 عاماً، مهندس مدني وناشط إعلامي في الحراك الثوري، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة النصرة بتاريخ 1 / أيلول / 2015 من مدينة خان شيخون، أفرج عنه في اليوم نفسه.

المرض إبراهيم سليم الأطرش، من إدلب، ناشط في المجال الطبي، بتاريخ 8 / أيلول / 2015 اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة النصرة من مكان إقامته في بلدة موقا بريف إدلب، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.
(لم تتمكن من ذكر الاسم لأسباب أمنية)، من حي التضامن بدمشق، يبلغ من العمر 29 عاماً، ناشط في المجال الإغاثي وعضو في تسمية حي التضامن، بتاريخ 2 / أيلول / 2015 قامت عناصر مسلحة تابعة لتنظيم داعش باعتقاله من منطقة الحجر الأسود بريف دمشق، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.





قوات «الإدارة الذاتية» الكردية:

طارق محمود الحمد، يبلغ من العمر 22 عاماً، من قرية خابورة بريف الرقة، طالب جامعي، بتاريخ 26/أيلول/2015 قامت قوات الإدارة الذاتية الكردية باعتقاله من مكان إقامته في قرية خابورة، مايزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

محمد خلف العواس، من قرية جارخ عبدي بريف الرقة، يبلغ من العمر 57 عاماً، بتاريخ 5/أيلول/2015 قامت عناصر مسلحة تابعة لقوات الإدارة الذاتية الكردية باعتقاله بعد مدهامة مكان إقامته في قرية جارخ عبدي، تم اقتياده إلى سجن البوابة الحدودية، مايزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

فصائل المعارضة المسلحة:

مؤيد الخميس، من قرية عين عيسى بريف الرقة، يبلغ من العمر 26 عاماً، بتاريخ 17/أيلول/2015، قامت عناصر مسلحة تابعة لإحدى فصائل المعارضة المسلحة باعتقاله من أمام مسجد الخالدية في مدين عين عيسى، مايزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

جهات لم تتمكن من تحديدها:

الأستاذ جمال الزواوي، من بلدة المزيريب بريف درعا، يبلغ من العمر 57 عاماً، مدرس لغة انكليزية، ومدير المنطقة الجنوبية في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، بتاريخ 11/أيلول/2015 قام مجهولون باختطافه لدى عودته من عمله في بلدة داعل إلى بلدة المزيريب، ومازال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

رابعاً: التوصيات:

1. لا بد على مجلس الأمن من متابعة تنفيذ القرارات: القرار رقم 2042 الصادر بتاريخ 14/نيسان/2012، والقرار رقم 2043 الصادر بتاريخ 21/نيسان/2012، والقرار رقم 2139 الصادر بتاريخ 22/شباط/2014، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.
2. يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحمل مسؤولياتهم تجاه مئات آلاف المحتجزين والمختفين قسرياً في سوريا.

